



# كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

خلال افتتاح فعاليات

اللقاء التواصلي حول إصلاح مؤسسات الرعاية  
الاجتماعية للأشخاص المسنين

الدار البيضاء، الأربعاء 24 يونيو 2015



بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين..  
السادة الوزراء الكرام..

السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية  
السيدات والسادة ممثلي الجمعيات والجمعيات العاملة في مجال حماية الأشخاص المسنين  
السيدات والسادة ممثلي القطاع الخاص  
السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام  
الحضور الكريم

يسعدني في البداية أن أرحب بكم في هذا اللقاء التواصلي حول تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية  
للأشخاص المسنين، والذي أغتنم مناسبته لأبارك لكم حلول هذا الشهر الفضيل، فرمضانكم مبارك،  
أهله الله علينا بالعفو والعافية وجميل الثواب وعلى بلدنا باليمن وموفور الخير والأمان.

كما أغتنم هذه المناسبة لأجدد الشكر العميق لكل شركائنا، من الجمعيات المشرفة على مؤسسات  
الرعاية الاجتماعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الوطنية والقطاعات الحكومية، والذين  
يتقاسمون معنا حمل هذه الأمانة، على مختلف جهودهم المقدرة والمقدمة لفائدة الأشخاص المسنين.

### حضرات السيدات والسادة

تعلمون أن المغرب، كما باقي دول العالم، يعرف تحولا ديمغرافيا مضطربا نحو شيخوخة السكان،  
خصوصا مع تراجع معدلات الخصوبة وارتفاع أمد الحياة، حيث تشير الإحصاءات الرسمية المتوفرة أن  
الأشخاص المسنون يشكلون حوالي 3 مليون نسمة، أي بنسبة 8.5 بالمائة من عدد السكان، ويتوقع أن  
تصل هذه النسبة إلى 11.1 بالمائة في أفق 2020، و 20 بالمائة في أفق 2040.



كما تشير ذات الإحصائيات إلى أن 30 بالمائة من أفراد هذه الفئة لا يتمكنون من القيام بإحدى وظائف الحياة اليومية، وأن أكثر من 58.9 بالمائة من هذه الفئة يعانون أمراضا مزمنة، و82.7 بالمائة يفتقدون للتغطية الصحية.

مما يطرح على المغرب تحديا مزدوجا، علينا جميعا مواجهته بمزيد من التقائية الجهود:

- تحدي بناء شيخوخة سليمة ووقاية الأشخاص المسنين من مختلف الأمراض؛
- تحدي التكفل بالمسنين وضمان ولوجهم السهل إلى منظومة الخدمات الصحية والاجتماعية.

### أيها الحضور الكريم

إن سعينا الجماعي الدؤوب لمواجهة هذا التحدي المزدوج يترجم التوجيهات الملكية السامية في مجال حماية الفئات الهشة والنهوض بحقوقها من جهة، ومقتضيات الدستور الذي جعل حماية الأشخاص المسنين حقا دستوريا من جهة ثانية.

كما يترجم التزامات البرنامج الحكومي، التي عملت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على تنزيلها عبر مجموعة من البرامج، وذلك وفق المحاور الأساسية التالية:

- **التسيق والتخطيط الاستراتيجي**، من خلال إحداث هيكلية جديدة للوزارة تعزز دورها كآلية وطنية مؤسساتية تعنى بالأشخاص المسنين من جهة، وإعداد استراتيجية القطب الاجتماعي "4+4" التي تضم في محاورها آليات "التحسيس والنهوض بثقافة التضامن بين الأجيال"، و"تحسين جودة الخدمات"؛
- **ترسيخ قيم التضامن بين الأجيال**، من خلال إطلاق الحملة الوطنية "الناس الكبار.. كنز في كل دار"، التي تنظم شهر أكتوبر من كل سنة؛
- **تقوية وتنمية التكفل**، من خلال تأهيل المراكز المستقبلية للمسنين والرفع من جودة الخدمات؛



- **دعم المبادرات الجمعوية** الهادفة إلى حماية حقوق المسنين والنهوض بها، من خلال طلب المشاريع الذي تعلن عنه الوزارة كل سنة في إطار تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك الدعم الذي تقدمه مؤسسة التعاون الوطني لضمان استمرارية التسيير؛
- **التشخيص والرصد**، حيث قامت الوزارة، سنة 2012، بتشخيص عام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، خلص إلى إعداد تقرير شامل يتضمن الوضعية الراهنة لهذه المؤسسات ودراسة جوانبها المتعددة وتحليلها وتقييم الإطار التشريعي والتنظيمي والمنظومة المعيارية المؤطرة بما فيها الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية. كما قامت الوزارة، سنة 2014، بتشخيص لحاجيات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، أفضى إلى توصيف دقيق لجميع حاجيات هذه المؤسسات، سواء تلك الخاصة بتطوير البنيات وإعادة تأهيلها أو الخاصة بجوانب التجهيز أو الموارد البشرية والتأطير وغيرها، إضافة إلى إطلاق المرصد الوطني لرصد أوضاع الأشخاص المسنين.

### حضرات السيدات والسادة

ترجمة للتوصيات التي خلص إليها التشخيص، أطلق القطب الاجتماعي، بمختلف مكوناته، أوراوش عمل في إطار برنامج متكامل يحقق التقائية مختلف الفاعلين بغلاف مالي يصل 33 مليون درهم، منها:

- إعداد خطة تكوينية مهنيي وأطر مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، التي تهدف إلى:
  - تقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين قصد تحسين جودة التكفل؛
  - الاستجابة لطلبات وطموحات الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين؛
  - وضع قواعد للتدبير الجيد للخدمات الممنوحة للأشخاص المسنين مع مراعاة مقارنة النوع.
- إعداد دفتر التحملات الخاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، بغية تعزيز الدعم المؤسساتي لهذه المؤسسات؛



■ إعداد "مشروع المؤسسة"، الذي من شأنه تعزيز التخطيط على صعيد كل مؤسسة وتدعيم التواصل الداخلي والخارجي وتعبئة الموارد مع مختلف شركاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

## أيها الحضور الكريم

إن حماية الأشخاص المسنين وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم مسؤولية مجتمعية تتطلب انخراطنا الجماعي. وقد أبان مختلف الفاعلين، من حكومة ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني وقطاع خاص، عن روح تضامنية عالية، حيث لبوا نداءنا للمساهمة في إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفق مقاربة تشاركية منفتحة على مختلف الجهود، وذلك عبر تعزيز الشراكات بين هذه المؤسسات ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المحليين. وأجدد الشكر، بهذه المناسبة، للسيد رئيس الحكومة على جهده المتواصل في دعم هذا الإصلاح، وللمسؤولين على المؤسسات الاقتصادية المواطنة على انخراطهم الجاد والمقدر للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة، ولمختلف جمعيات المجتمع المدني العاملة على عملهم الدؤوب والمتواصل في حماية المسنين والنهوض بأوضاعهم الهشة.

وفقنا الله جميعا لخدمة هذا الوطن بمختلف فئاته.. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.